

المبحث الأول

تقويم التطبيقات المعاصرة للتمويل الإسلامي
في الأسواق المالية والتعاملات التجارية

شهد عقدا السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تنامي وانتشار البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي اتخذت من مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها في استثمار المال كأساس لأنشطتها. وقد مرت تطبيقات التمويل الإسلامي بمراحل عديدة منذ نشأتها فبدأت منذ منتصف عقد الستينيات وحتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي التجارب الأولى لكيانات مصرفية لا تستخدم أسعار فائدة في معاملاتها المالية فأنشأ بنك ناصر الاجتماعي في مصر والبنك الإسلامي للتنمية بجدة وبنك دبي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي المصري. وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ظهرت كيانات مالية إسلامية منظمة من بنوك وشركات استثمار تزامنت مع تحول النظم المالية والبنكية في عدد من دول العالم الإسلامي إلى النظام الإسلامي. إذ غيرت السودان وإيران وباكستان جميع الوحدات المصرفية لديها لتعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ومع مطلع الألفية الثالثة قام عدد من المؤسسات المالية العملاقة على مستوى العالم كمجموعة سيتي بنك وبنك إتش إس بي سي، وهما يُعدان أكبر مؤسستين ماليتين في العالم، بالإضافة إلى دويتشه بنك ويونيون بنكو دي سويس بإدخال أنشطة البنوك الإسلامية في قائمة أعمالها، بل ووصل الأمر إلى حد افتتاح أفرع لتلك البنوك لتصبح أفرعاً إسلامية تركز معظمها في لندن كمركز أوروبي وفي منطقة الخليج العربي كمركز بالشرق الأوسط. وقد وصل عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حالياً إلى ما يزيد على ٣٠٠ مؤسسة مصرفية تنتشر في ٧٥ دولة بمختلف أنحاء العالم^(١).

(١) نقلاً عن جريدة الأهرام الاقتصادي المصرية، العدد ٢٠٧٩ الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٢٩.

ووفقاً لتقرير مؤسسة موديز العالمية "Moody's Investors Service"، أحد أشهر وأدق مؤسسات التقييم الائتماني في العالم وأكثرها احتراماً وديوعاً وتخصصاً في مجال تقييم أسواق المال العالمية، والذي صدر عن مقر المؤسسة العالمية بلندن في السادس والعشرين من فبراير لعام ٢٠٠٨ بعنوان "التمويل الإسلامي: مراجعة لعام ٢٠٠٧ واستشراف لعام ٢٠٠٨" فقد وصل معدل نمو أسواق المال الإسلامية لنحو ١٥٪ لكل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة. وهو ما عزته المؤسسة إلى تدفق الثروات على الدول الإسلامية كنتيجة إلى ازدياد كبير في أسعار البترول العالمية خلال تلك الفترة، وقد اكدت المؤسسة أيضاً أن صناعة المال الإسلامية لا تشهد علامات تباطؤ أبداً. وقد قدرت المؤسسة القيمة الإجمالية لأسواق المال الإسلامية في العالم بمقدار ٧٠٠ مليار دولار أمريكي صنفها على النحو التالي:

- الصكوك (السندات الإسلامية): وهي أسرع قطاع في السوق الإسلامي نمواً حيث شهدت نمواً غير عادي خلال السنوات الست الأخيرة حيث وصلت قيمتها بأسواق العالم بنهاية عام ٢٠٠٧ لنحو ٩٧,٣ مليار دولار أمريكي استحوذت أسواق الخليج العربي وماليزيا على الغالبية العظمى منها. ففي أسواق جنوب شرق آسيا والخليج رصدت موديز تنامي حجم المصدر من تلك الصكوك خلال عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ما قيمته ٦٥, ٣٢ مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها ٧١٪ عن حجمها عام ٢٠٠٦. وارتفع عدد العمليات على هذه الصكوك خلال عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١١٩ عملية بعد أن كان ١٠٩ عملية عام ٢٠٠٦. كما ارتفع متوسط حجم الصفقات ليصل إلى مستوى ٢٦٩,٨ مليون دولار

المبحث الأول: نقوم التطبيقات المعاصرة للتمويل الإسلامي في الأسواق المالية والتعاملات التجارية

أمريكي بعد أن كان ١٧٥ مليوناً فقط. وكانت النسبة الأكبر من هذه الصكوك قد أصدرت في قطاع الخدمات المالية وبنسبة بلغت نحو ٣١٪ من حجمها الإجمالي، تلاه قطاع التمويل العقاري بنسبة بلغت ٢٥٪، ثم قطاع الطاقة والخدمات بنسبة بلغت ١٢٪.

- وقد كانت صكوك المشاركة صاحبة نصيب الأسد في هيكل إصدارات الصكوك بوجه عام بقيمة بلغت نحو ٩, ١٢ مليار دولار أمريكي. تبعثها في ذلك صكوك الإجارة التي بلغت قيمة إصداراتها نحو ١٣, ١٠ مليار دولار أمريكي. إلا أن صكوك الإجارة كانت الأكثر إصداراً بعدد ٥٤ صفقة بينما شكلت صكوك المشاركة ٢٢ صفقة فقط. والملاحظ على تلك الإصدارات أن دول مجلس التعاون الخليجي قد أتمت إصداراتها للصكوك بعملاتها المحلية نظراً للتراجع المستمر في قيمة الدولار الأمريكي في مقابل ازدياد الطلب على تلك الصكوك بالعملات المحلية لمواكبة المكاسب التي حققتها بورصات الأسهم بدول مجلس التعاون الخليجي.

وتتوقع مؤسسة موديز استمرار إصدارات الصكوك في التنامي بحوالي ٣٠ إلى ٣٥٪ خلال عام ٢٠٠٨. كما تتوقع أيضاً تنامي صناعة التكافل (أي نظام التأمين المتفق مع الشريعة الإسلامية) بمعدل نمو سنوي قدرته بنحو ١٣٪ حتى عام ٢٠١٥ وبحيث تصل قيمة تلك الصناعة إلى حوالي ٧ مليار دولار أمريكي.

وفي بيانات له حول صناعة المال الإسلامية ذكر موقع جوهر معلومات الشرق

الأوسط التجارية^(١) إحصاءات عديدة تتفق إلى حد كبير مع ما ذكرته مؤسسة موديز العالمية إذ يقول أنه يوجد في العالم اليوم ٣٠٠ مؤسسة مالية إسلامية في جميع أنحاء العالم. وتشير بعض تلك التقديرات إلى أن قيمة المعاملات العالمية تتراوح بين ٥٠٠ مليار دولار وتريليون دولار، في حين يبلغ معدل نمو التمويل الإسلامي السنوي بين ١٥٪ إلى ٢٠٪، ويتضاعف كل خمس سنوات على الأقل. أما معدل نمو سوق التأمين الإسلامية أو سوق التأمين التكافلي فيبلغ ٢٥٪ سنوياً، ولكن قاعدته منخفضة نسبياً حيث تبلغ ٤ مليارات دولار في جميع أنحاء العالم حالياً.

وقد بلغ حجم سوق الصكوك (السندات الإسلامية) ٩٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة في الطليعة، حيث بلغ حجم سوق الصكوك فيها ٣٣ مليار دولار، بينما حلت ماليزيا في المرتبة الثانية بحجم ٣١ مليار دولار، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بحجم ١١ مليار دولار. ومن المتوقع أن يصل حجم سوق الصكوك إلى ٦٧٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٧.

أنواع الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية المتداولة^(٢):

أفرزت صناعة المال الإسلامية مجموعة من الأوعية الادخارية وأدوات الاستثمار والعقود التجارية والصناعية صارت جزءاً ملفتاً للنظر على ساحة الاستثمار العالمي لأدائها المتميز وصمودها في مواجهة أزمات مالية عديدة عصفت بالاقتصاد

(١) يوجد على الرابط التالي: <http://www.ameinfo.com/Arabic/> ١٦٠٣

(٢) تم الاعتماد في إعداد هذا الجزء على إصدارات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة والتقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامي المصري.

العالمي خلال العقدين الماضيين. والملاحظ على الخدمات المالية الإسلامية أنها أصبحت تتوافق مع أحدث تقنيات الاتصالات العالمية وشبكات ونظم المعلومات المتطورة. ومن أهم تلك المنتجات ما يلي:

أولاً: الودائع:

تنوع أشكال الودائع لتشمل:

- الحسابات الجارية: تماثل خصائص الحسابات الجارية في البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية إذ أنها لا تشترك في الأرباح ولا تتحمل نتائج أعمال البنوك.
- حسابات الاستثمار: تُعد أهم الأوعية التي تمد المصارف الإسلامية بالإيرادات اللازمة لتشغيل الأنشطة التمويلية لتلك المصارف. ويُعتبر أسلوب المضاربات الشرعية بمثابة القاعدة التي تحكم العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار حيث يُصبح البنك هو المضارب بأعماله والعملاء هم أصحاب رأس المال. وتمتلك المصارف الإسلامية المرونة الكافية لتوجيه الوديعة المعينة لمشروع بعينه فتصبح في هذه الحالة حساب استثمار مخصص، أو أن توجهها لمجال أعمال المصرف بوجه عام لتخدم كافة أنشطته الاستثمارية فتصبح ضمن حسابات الاستثمار العام.
- شهادات الادخار الإسلامية: وهي شهادات تصدر بفئات محددة لمدد محددة يُمكن تجديدها لمدد أخرى. تُعد بمثابة حصة مشاركة يحق لحاملها

أن يسترد قيمتها بعد فترة معينة وهي تستحق نصيباً في أرباح البنك الفعلية يتم توزيعها بشكل دوري أو يتم تجميع أرباحها لتضاف للقيمة الإسلامية للشهادة مع نهاية مدتها.

- دفا تر التوفير: تتسم بانخفاض الحد الأدنى اللازم لفتح دفتر التوفير حتى يتم تنمية الوعي الادخاري عند أصحاب الدخول المنخفضة ولتناسب احتياجاتهم في الوقت نفسه.

- صكوك الاستثمار الإسلامية: تُصدر المصارف الإسلامية أنواعاً مختلفة من صكوك التمويل بحسب الغرض من إصدارها. فيوجد صكوك المشاركة في العائد العام للمصرف، وهناك صكوك الإيداع الإسلامية متراكمة القيمة وأخرى ذات العائد الجاري الشهري، وهناك صكوك استثمار في مشروعات زراعية أو صناعية أو للإسكان، كذلك يتم إصدار صكوك استثمار لمشروعات بذاتها وهي تُعد من أفضل أشكال الصكوك للمتعاملين حيث تمكنهم من سهولة متابعة استثماراتهم.

وتشارك الأشكال المختلفة السابقة للودائع في مجموعة من الخصائص هي:

١. يشترك رب المال (المودع) في الربح المحقق والخاص بمجموع حسابات الاستثمار بنسبة مبلغه والمدة التي اشترك فيها بالاستثمار مع البنك.

٢. يحصل البنك (كونه المضارب) على حصة من الربح الذي آل إلى حسابات الاستثمار وذلك في مقابل عمله وإدارته لتلك الأموال ويتم تحديد هذه الحصة مسبقاً عند فتح الحساب.

٣. في حالة تحقيق خسارة في مجمل نشاط البنك يتحمل البنك والمودعون هذه الخسائر بنسبة الأموال الموظفة من كل فريق وهو ما يعني أن البنك لا يضمن أصول تلك الأموال.

ثانيًا: الاستثمار وتوظيف الأموال:

تنقسم أنشطة استثمار وتوظيف الأموال في البنوك الإسلامية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

١- الاستثمار المباشر ويتضمن:

- إنشاء شركات ومشروعات مملوكة للبنك ملكية كاملة.
- الاكتتاب في الشركات المساهمة التي يتوافق نشاطها مع سياسة التوظيف بالبنك.
- التجارة بطريقة مباشرة حيث يحق للبنك الإسلامي الإتجار المباشر بالسلع والبضائع وعقد الصفقات بيعًا وشرًا لتحقيق أرباح.

٢- الصيغ التمويلية:

تتنوع الصيغ التمويلية بالبنك الإسلامي بما يتفق مع طبيعة المشروع ورغبات المتعاملين، ومن تلك الصيغ: المشاركات والمضاربات بمختلف أنواعها والمزارعة والمساقاة والإجارة وعقود البيوع المختلفة وهي صيغ تم تفصيلها جميعًا فيما سبق، ولكن لمزيد من التفصيل سنتناول كيفية تعامل البنك الإسلامي واستخدامه لتلك الصيغ فمثلاً:

المزارعة: يُشارك البنك أحد العملاء بهال أو بأرض زراعية على أن يُشارك العميل بتقديم جهده وعمله. فعادةً ما يُقدم البنك التمويل لصاحب الأرض أو صاحب العمل الزراعي الذي يحتاجه في زراعة واستغلال أرضه. ويتم توزيع الناتج من استثمار الأرض وفقاً للاتفاق المُسبق المُبرم بين الطرفين. وفي حالة إذا لم تأت الأرض بغلة لظروف خارجة عن إرادة الطرفين يتحمل الطرفان الخسارة. فيتحمل البنك خسارة أمواله أو حصة منها ويتحمل العميل أو صاحب الأرض خسارة منفعة الأرض وعائد عمله وجهده الذي بذله في استثمار الأرض.

المساقاة: تُعد نوع أكثر تخصصاً من المشاركات في المجال الزراعي يسمح للبنك الإسلامي إقامة مشروعات تتولى عملية نقل المياه أو توفيرها من باطن الأرض أو من خلال محطات تحلية مياه البحر وتوصيلها إلى المزارعين في الأماكن التي تحتاج لكميات ضخمة من المياه تستخدم في الري والزراعة مقابل نسبة محددة من الثمار.

عقود البيوع: يوجد منها عدة أنواع كبيع المارباحة وبيع السلم وعقود الاستصناع.

ثالثاً: الخدمات المصرفية:

لا تختلف البنوك الإسلامية كثيراً في تقديمها لهذا النشاط عن غيرها من البنوك التقليدية إلا أن هناك فارق جوهري بين الاثنين يكمن في أن البنوك الإسلامية لا تقدم خدمات مصرفية لأنشطة محرمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كنوادي القمار والملاهي الليلية وشركات الخمور وحتى شركات التبغ.

رابعاً: أنشطة التكافل الاجتماعي:

إيماناً بدورها في تنمية المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفرادها الذي دعا إليه الإسلام، تقوم البنوك الإسلامية بعدد من الخدمات الاجتماعية. فالبنوك الإسلامية ليست كيانات اقتصادية فحسب ولكنها مشروعات للتنمية المجتمعية. فمن تلك الأنشطة نجد:

١. جمع وتوزيع الزكاة: إذ تنقسم موارد الزكاة بالبنوك الإسلامية إلى ثلاثة أنواع أساسية هي: زكاة مال المؤسسين وهي إلزامية الأداء، وزكاة مال المتعاملين مع البنوك من أصحاب الودائع وغيرهم وهي اختيارية الأداء، وزكاة مال من غير المتعاملين مع البنك. وتقوم البنوك الإسلامية بتوجيه أموال الزكاة إلى مصارفها الشرعية المقررة في الإسلام.

٢. منح القروض الحسنة بدون فائدة ربوية: يسمح هذا الأسلوب بمنح المحتاجين للمال قروضاً مالية يتم سدادها بدون أية أعباء إضافية أو عمولات أو غرامات تأخير أو أي زيادة من أي نوع.

خامساً: منظمات البنية التحتية لصناعة المال الإسلامية:

نجح المسؤولون عن صناعة وأسواق المال الإسلامية في تأسيس عدد كبير من المنظمات المسؤولة عن البنية التحتية الحاضنة لأسواق المال الإسلامية. ومن أهم تلك المنظمات:

- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين وموقعها

على شبكة المعلومات الدولية: WWW.ISLAMICFI.COM.

- هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية بالبحرين وموقعها على شبكة المعلومات الدولية: WWW.AAOLIFI.COM.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية بهاليزيا.
- البنك الإسلامي للتنمية بجدة وموقعه على شبكة المعلومات الدولية: WWW.ISDB.ORG.SA
- مركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية بالبحرين وموقعه على شبكة المعلومات الدولية: WWW.IMCBAHRAIN.COM.
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة "بالمملكة العربية السعودية".
- السوق المالية الإسلامية الدولية بدبي وموقعها على شبكة المعلومات الدولية: WWW.IIFM.NET.UAE.
- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بالبحرين.

العقبات التي تعترض طريق تطبيقات التمويل الإسلامي وكيفية حلها:

غياب المعايير الموحدة التي تحكم الصناعة:

يُعد غياب معايير موحدة يُمكن تطبيقها على صفقات تمويل المشروعات سواءً بين الدول أو الشركات أحد أهم العقبات التي تحد من نمو صناعة المال الإسلامية. وهو الأمر الذي أكدته استطلاعات رأي عديدة مع الخبراء والمتخصصين في هذه

الصناعة. ويتسبب غياب المعايير الضابطة لهذه الصناعة في استغراق عملية الموافقة على تمويل مشروع متوافق مع الشريعة الإسلامية زمناً طويلاً، حيث يجب البدء من الصفر عند دراسة كل مشروع جديد. وهذا يعني زيادة كلفة تأمين التمويل اللازم لهذه المشاريع ومن ثم المزيد من العقبات أمام تنامي الصناعة. أضف إلى ذلك اختلاف المدارس الفكرية الفقهية في العالم الإسلامي واختلاف القوانين والنظم الضريبية بين دول العالم أجمع والتي تُعد بمثابة حواجز تحول دون التوصل لمعايير قياس عالمي موحدة لصناعة المال الإسلامية.

ولن يتأتى التوصل لتلك المعايير الموحدة إلا بإنشاء هيئة رقابة شرعية موحدة على مستوى العالم الإسلامي يتم من خلالها التغلب على الخلافات الفكرية بين العلماء والمتخصصين في أدوات التمويل الإسلامي. بهذا الأسلوب يتوافر بالسوق العالمية منتجات مالية منخفضة التكاليف ويُمكن بيعها في أي مكان ومن خلال أي جهة، الأمر الذي سيكون له أبلغ الأثر في مزيد من النمو السريع لهذا السوق. ففي هذه الحالة ستحمل المنتجات المالية الإسلامية وصفاً بأنها مصرح بها من قبل هيئة الرقابة الشرعية الموحدة والتي ستكون مكلفة أيضاً بمراقبة تلك المنتجات بعد إطلاقها في الأسواق.

الجدل الفقهي حول معظم إصدارات السندات الإسلامية «الصكوك»:

ومن الصعوبات التي تواجه صناعة المال الإسلامية أيضاً الجدل الدائر بين علماء بارزين على مستوى العالم الإسلامي حول أن مفهوم تقاسم الأرباح والخسائر والذي يشكل أساس التمويل الإسلامي، لم يكن حاضراً في بعض إصدارات

السندات الإسلامية (الصكوك) على مدى السنوات الخمس أو الست الماضية. وفي هذا السياق فلا بد وأن نُفرق بين السندات التقليدية والصكوك. إذ تقوم الصكوك الإسلامية على مبادئ تقاسم الأرباح والخسائر، حيث يُنظر إلى حاملي الصكوك على أنهم أصحاب أصول أساسية في المشروعات التي تتضمنها الصكوك. أما في السندات التقليدية، فليس لحاملي السندات نفس المنظور. ويركز الجدل الفقهي الذي نشأ حول الصكوك على استخدام ضمانات تتعارض مع مفهوم تقاسم الربح والخسارة. وخلافاً للسندات التقليدية، يُنظر إلى حاملي الصكوك على أنهم أصحاب أصول في صندوق الصكوك ولذلك تكون معرضة للمخاطر المرتبطة بتلك الأصول، فضلاً عن الربح. وقد أشار بعض العلماء أنه لم يحدث حتى الآن اقتسام للأرباح والخسائر مما دعاهم للقول بعدم اتفاق تلك الصكوك مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ضعف الاهتمام بصيغ السلم والمزارة والمساقة:

لا يزال حجم التمويل والاهتمام بوجه عام الذي تمنحه المصارف الإسلامية لصيغ السلم والمزارة والمساقة محدوداً إلى حدٍ كبير. والمطلوب من المصارف الإسلامية تواجد أكبر في هذا المجال فيُقترح أن تُنشئ المصارف الإسلامية، لا سيما ذوي الحجم الضخم منها مثل بنك فيصل الإسلامي المصري، شركات مستقلة تابعة لها لإدارة هذه الصيغ فمثلاً تؤسس شركة فيصل الإسلامي المصري للمزارة والمساقة وشركة فيصل الإسلامي المصري للسلم.

محدودية صناعة التأمين التكافلي «التأمين الإسلامي»:

كما استعرضنا في بداية هذا المبحث تدل الإحصاءات على تدني حجم

صناعة التأمين التكافلي البديلة للتأمين الربوي إذ تبلغ إجمالي قيمتها ٤ مليارات دولار فقط في جميع أنحاء العالم. والمطلوب أيضاً التوسع فيها بإنشاء شركات تابعة للبنوك الإسلامية على غرار شركات السلم.

ندرة البيانات المعتمدة الصادرة عن مؤشرات صناعة المال الإسلامية:

لا تزال مؤشرات صناعة المال الإسلامية تعاني الغموض وقلة قواعد البيانات والسلاسل الزمنية للمؤشرات الخاصة بها حتى ليكاد الباحث ليصل إلى تلك المؤشرات بشق الأنفس وبتكاليف عالية في معظم الأحيان. وحبذا لو أنشأ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة إدارة خاصة للبيانات تكون مهمتها الأساسية نشر كافة المؤشرات الخاصة بالتمويل الإسلامي والبورصات التي تتعامل بأدوات مالية إسلامية في جميع أنحاء العالم. مع تحديث تلك البيانات يومياً إن أمكن ونشر تلك البيانات بالمجان لكافة المهتمين من باحثين ومستثمرين وخلافه على الموقع الخاص بالمعهد على شبكة المعلومات الدولية والسماح للجميع بتحميل قواعد البيانات تلك بالمجان. فلا شك أن توافر البيانات على هذا النحو يُعد دعاية كبيرة للتمويل الإسلامي ومحرك للمزيد من النمو والتوسع في معاملاته.
